

## "سياسات إقتصادية لعدالة النمو"

طبقت مصر – منذ بداية التسعينات – حزمة من السياسات الإقتصادية تركز على الإصلاح الهيكلي وتخفيض الرسوم الجمركية وتحرير التجارة والأسواق المالية والخصخصة وفتح الأسواق للإستثمار الأجنبي بهدف رفع كفاءة وتنافسية الإقتصاد المصرى، غير أنه بعد قرابة عقدين من الإصلاحات الإقتصادية للسوق المفتوح فإن الحكومات المتتالية لم تصل الى أهدافها المرجوة فى طريق النمو العادل والتقدم الإجماعى ، فأغنى فئة الـ10% من السكان تستحوذ على 29.5% من الدخل مقابل 3.7% لأفقر 10% طبقاً لتقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عن 2008/2007، وانتاب أغلبية المصريين شعور بالشك والريبة نحو هذه الإصلاحات نتيجة زيادة الهوة بين الفقر والغنى وإنخفاض جودة الحياة ، ولابد هنا من تسجيل ملاحظة مهمة تتلخص فى "التناقض أو البون الشاسع بين كثافة الإصلاحات وتواضع النتائج"، مما يقودنا الى إستنتاج مهم أيضاً وهو أن المشكلة ليست فى نقص خطوات الإصلاح أو تقنياته ولكن فى كون حزمة الإصلاح لم تلبى المطلب الأصيل والحيوى الخاص بالعدالة الإجماعية ، ونتيجة ضعف هذا العنصر فى معادلة إصلاحات السوق وتجاهل فوائد التماسك الإجماعى فإن الإصلاحات الإقتصادية نفسها عجزت عن تحقيق أهدافها الأساسية المعلنة المتمثلة فى زيادة الكفاءة والتنافسية ، فأجندة الإصلاح لم تكن كاملة لأنها لم تأخذ بعين الإعتبار توزيع الفرص والأصول بشكل عادل داخل المجتمع، أضف الى ذلك التحديات التى تصاحب العولمة وإزدياد عدم اليقين الإقتصادى خاصة بالنسبة للطبقة العاملة مما أعطى أبعاداً أكبر لعوامل عدم التكافؤ الإجماعى.

ينحصر هذا المقال فى السياسات الإقتصادية التى تساهم فى تحقيق العدالة الإجماعية مع إدراكى التام بأن العدالة تشمل مجالاً أوسع فى ساحة السياسات العامة كسلطة القانون والحكم الرشيد والحريات المدنية والديمقراطية، وترتبط السياسات الإقتصادية العادلة بالضرورة بهذه الأمور وتنجح فى ظل مناخ سياسى ومؤسسى ملائم ، وتتناول التوصيات التالية تسعة مجالات تتبلور من خلالها سياسات إقتصادية تحقق عدالة النمو لأغلبية المواطنين من متوسى ومحدودى الدخل:

أولاً: شبكات الضمان الإجماعى التى تنطلق بشكل تلقائى وتشمل برامج لتقديم دخول مؤقتة أو طارئة لمساندة متوسطى ومحدودى الدخل الذين فقدوا وظائفهم بشكل مفاجئ نتيجة الصدمات الإقتصادية أو الركود و *countercyclical programs*، وتعتمد البرامج على نظام للمعلومات عن مستويات معيشة الأسر المصرية وتمول أثناء فترات الرواج حيث أن الحكومات عادة ما تتكبد مصروفات أكبر فى فترات الركود بينما تقل موارد داخل، وتتضمن أيضاً برامج لتدريب الشباب العاطل الذى ترك الدراسة وبالذات فى المناطق الجغرافية والعشوائيات التى يتراد فيها الفقر والبطالة، وفى البرازيل- على سبيل المثال- يضمن برنامج *Bosla Escola* حداً أدنى من الدخل للأسر التى تستمر فى إرسال أولادها للمدراس، وبرنامج *Progrese* فى المكسيك يدعم الدراسة والتغذية لـ 5 مليون أسرة فقيرة فى الريف، ويجب أن تستند هذه البرامج على قواعد قوية من الشفافية ومشاركة المجتمع المدنى والتقويم الدورى ، ومن المهم إعادة هندسة دور وزارة التضامن أو الشؤون الإجماعية سابقاً بحيث تصبح وزارة للضمان الإجماعى لا للتضامن الإجماعى فقط، وتطوير نظام التأمينات الإجماعية ليشمل العاملين بالقطاع غير الرسمى وقطاع الزراعة.

ثانياً: ضرائب أعلى على الأثرياء وتوزيع أفضل على الباقى، يرى بعض الإقتصاديين أن الضرائب لا يجب أن تتحمل عبأ توزيع الدخل وان دورها ينصب على الكفاءة المتمثلة فى توسيع القاعدة الضريبية وتحسين التحصيل، ولكن مصر لا يمكن أن تتحمل رفاهة الكفاءة وحدها، ففى معظم الدول النامية تدفع شريحة متوسطى ومحدودى الدخل نصيباً أكبر فى إجمالى الحصيلة عنه فى الدول المتقدمة، وكما أن ضرائب المبيعات – التى تصنف كضريبة غير عادلة لأنها تساوى بين الجمعى بصرف النظر عن دخولهم- تصل الى قرابة 60% من الحصيلة الضريبية فى الدول النامية مقارنة بـ 30% فى أوروبا الغربية ، ومن هنا أهمية دراسة نصيب الضرائب الذى تتحمله كل فئة إجماعية من الإجمالى الكلى، وتحديد نسبة للحصيلة الكلية كحد أدنى من الناتج الإجمالى القومى، وفرض ضرائب على الثروة بجميع أشكالها – مثل الضريبة العقارية – وضريبة تصاعديّة على الدخل ، فالولايات المتحدة مثلاً تطبق ضريبة 40% على الدخل العليا ولم يؤثر ذلك على العمل وبالإبتكار والإستثمار ، وكما وضعت بعض الدول برامجاً لمساندة كبار السن من الفقراء ممولة من إيرادات ضرائب الأغنياء.

ثالثاً: حماية حقوق العاملين، فالعمل هو ليس فقط الدخل ولكنه أيضاً الكرامة الإنسانية والمكانة فى المجتمع، وسوق العمل فى مصر – رغم القوانين المنظمه له – لم ينجح فى حماية الغالبية العظمى من الفئات العاملة، فقد ركز القانون العمل- سواء القديم أو الجديد- على أمان الوظيفة دون إعطاء القدر الكافى للمشاركة العمالية

والتفاوض الجماعي مثل القوانين فى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، ورغم ذلك أصبحت الوظائف والأجور غير آمنة وبالذات بالنسبة للشباب والمرأة والعمالة غير الماهرة، وهناك ضرورة بالتالى لإعادة صياغة التشريعات العمالية بما فى ذلك تلك المتعلقة بالنقابات ، وتوفير لدى أصحاب العمل حوافز للتشغيل، وإنشاء صناديق للتأمين ضد البطالة، وتحديث دور وزارة القوى العاملة على نمط أفضل الممارسات فى العالم، فوزارة العمل الأمريكية تؤدى دوراً مهماً فى توصيف الوظائف والتدريب والتنسيق بين قوة العمل والخريجين الجدد وبين إحتياجات المنشآت ، وكما يتم فى الولايات المتحدة قياس دورى للفجوة فى الأجور بين الوظائف العليا والدنيا لكونها دليل على نجاح السياسات الإقتصادية المتعلقة بالعدالة الإجتماعية.

رابعاً: إصلاح الأسواق الريفية حيث تواجد قرابة نصف سكان مصر فى الريف الذى يشغل حوالى 40% من قوة العمل ويحقق حوالى 20% من الدخل القومى، وقد لعب بالفعل القطاع الزراعى فى ماليزيا وكوريا الجنوبية الدور الرئيسى فى النمو العادل فى هذين البلدين ، وتزداد عندنا البطالة والفقر فى الريف والصعيد، ولقد أحسنت الحكومة بإطلاقها برنامج " القرى الفقيرة الأولى بالرعاية" ، فالهجرة الى المدينة وعشوائياتها جاءت نتيجة محدودية الفرص والأصول فى الريف وصعيد مصر، وعلينا إحداث نهضة حقيقية فى الريف من خلال إرساء قطاع قوى للتصنيع الزراعى، ورفع الإنتاجية الزراعية بواسطة قدرات مميزة للإرشاد الزراعى، وثبتت حقوق ملكية فقراء الريف ، وتحديث التعاونيات الزراعية، ووضع إستراتيجية للتركيب المحصولى الأمثل تتوافق مع إمكانات الري والمقننات المائية المتاحة باتفاق طويل الأجل بين وزارتى الزراعة والري.

#### خامساً: إعطاء الفرصة للمشروعات الصغيرة

ترتفع تكلفة أداء الأعمال فى مصر نتيجة المعوقات البيروقراطية وتتغلب عليها المنشآت الكبيرة بما لها من إمكانات ونفوذ بخلاف المنشآت المتوسطة والصغيرة والتي تفضل بالتالى أن تعمل بشكل غير رسمى، ولقد صدر منذ سنوات قانون لتشجيع المشروعات الصغيرة بما لها من أثر على التشغيل ومحاربة الفقر إلا أن المشكلة تكمن فى تطوير الإقراض متناهى الصغر بأفكار مبتكرة تضمن للمؤسسات المقرضة تحقيق الربحية والإستدامة، ومن البيدهى ألا تقبل البنوك على هذا النوع من الإقراض ومن هنا أهمية تعديل تشريعى يسمح بإنشاء مؤسسات لهذا الغرض يتاح لها تلقى الأموال وإقراضها تحت إشراف جهة رقابية حيث أن المسموح به حالياً هو فقط الإقراض عن طريق الجمعيات الأهلية مثل جمعيات رجال أعمال الإسكندرية وأسيوط والمنصورة والتي تدير برامج ناجحة للإقراض الصغير ، وكما يجذب إستخدام الضمانات المتحركة movable collaterals والضمان المتبادل للإقراض credit guarantee agreement، ومطلوب فى هذا الصدد – إستراتيجيات جديدة لبنوك التنمية تفصل الدعم عن التمويل ، وكذلك تطوير لدور الصندوق الإجتماعى للتنمية ليصبح الجهة الرقابية والمنسقة والداعمة لمؤسسات التمويل الصغير فى مصر.

سادساً: مدارس الفقراء ، لايمكن إقامة مجتمع عادل وديمقراطى إلا بتوافر تعليم عالى الجودة لجميع المواطنين، والتوزيع غير العادل للتعليم يقلل من إمكانية زيادة الدخل ويزيد الفقر، ولقد إتسعت الفجوة فى مصر بين الذين يحصلون على تعليم راقى وبين الذين تبنى تعليمهم وتظهر بوضوح فى الهوة الشاسعة بين الدخول والطلب على العمل ، مما يستوجب مدارس أفضل للفقراء يتم قياس نجاحها على أساس الأداء التعليمى أى مستوى الطالب performance-based system لا على أسس الإعداد أو كم الإنفاق، علاوة على إدخال نظام الإختيارات الوطنية للمدراس وإنشاء حضانات للآم الفقيرة.

سابعاً: محاربة الفساد، فمن أهم مظاهر الفساد دوره فى إستمرارية عدم التكافى فى الفرص ونسفه لمجهودات محاربة الفقر، ويؤدى الفساد الى القضاء على المنافسة فى السوق وبالتالى الأضرار بالمشروعات الصغيرة والإقلال من الحافز للإستثمار الخاص الصغير والمتوسط مما يعنى فرص عمل أقل، والفساد يقوض الثقة فى الحكومة ويدفع بالتالى الى التهرب من دفع الضرائب وإنكماش القاعدة.

## شريف دلاور